

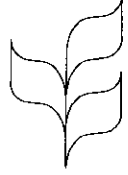


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/8/9
25 November 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية
والتكنولوجية

الاجتماع الثامن

مونتريال ، ١٠ - ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت *

التنوع البيولوجي البحري والساحلي : استعراض برنامج العمل ومواصلة وضعه وتنقيحه

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

أن برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، كما وافق عليه مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٥/٤ ، طورته المقرران ٣/٥ و ٣/٦ ، يتبين الأهداف التشغيلية الهامة والأنشطة ذات الأولوية في إطار خمسة عناصر رئيسية للبرنامج ، تمثل الأولويات العالمية . وهذه العناصر من البرنامج هي تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) ، والموارد الحية البحرية والساحلية ، والمناطق المحمية البحرية والساحلية (MCPAS) ، وتربية الأحياء البحرية والأنواع والأنماط الجينية الغريبة . ويوفر البرنامج إطاراً للأنشطة حتى عام ٢٠٠٠ ، على الرغم من أنه قد صمم ليكون قابلاً للتطبيق بعد تلك السنة . ولأن الإطار الزمني الأصلي الذي مدته ثلاث سنوات قد أنتهي الآن فهناك حاجة إلى قيام الهيئة الفرعية بتقييم الوضع القائم في تنفيذ برنامج العمل ، وتقييم الحاجة إلى مواصلة وضع وتنقيح ذلك البرنامج ، واقتراح طرائق يمكن بها تحقيق هذا التنقيح بطريقة منتظمة .

في سبيل مساعدة الهيئة الفرعية في عملها أعد الأمين التنفيذي هذا الاستعراض لتنفيذ برنامج العمل . والتنفيذ مقيم (بتشديد الياء المفتوحة) على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي . وجرى تقييم التنفيذ على

الصعيد الوطني على أساس التقارير الوطنية الأولى والثانية ، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وجرى تقييم التنفيذ على الصعيد العالمي والإقليمي على أساس نتائج استبيان أرسل إلى المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى أساس المعلومات الأخرى المتاحة . وتقييم التنفيذ كان صعباً في حالات كثيرة ، بسبب فجوات في المعلومات المتاحة .

أن نتائج التقييم تبين أنه على الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي إلا أن الكثير لا يزال مطلوباً عمله ، لتحقيق التنفيذ الكامل ولوقف التدهور في التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، على الصعيد العالمي . ومستوى التنفيذ يتباين من " جيد نسبياً " لبعض عناصر البرنامج ، كإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) ، و" ضعيف نسبياً " للعناصر الأخرى مثل الأنواع والأنماط الجينية الغريبة . وعناصر برنامج العمل لا تزال تتمشى مع الأولويات العالمية ، ولكن الأهداف التشغيلية والأنشطة المحددة الواردة تحت تلك الأولويات أمر يقتضي تطويره . وهذا التطوير قد جرى الآن بشأن موضوع الأرصفة المرجانية (أو بعبارة أخرى الشعاب المرجانية) ، ويمكن مواصلة القيام به من خلال عمل أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة المعنية بالمناطق المحمية البحرية والساحلية وبتربية الأحياء البحرية ، وكذلك من خلال الأولويات التي تبينتها القمة العالمية للتنمية المستدامة ، والأطراف في الاتفاقية والمنظمات الدولية .

يمكن اعتبار أن الأمر يقتضي فريقاً إضافياً من الخبراء معنياً بموضوع الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية ، لإجراء التفتيحات المستقبلية لبرنامج العمل ، خصوصاً فيما يتعلق بإيجاد الآليات الكفيلة بالتغلب على ما يعترض تنفيذ العنصر ١ من البرنامج من عوائق بشأن IMCAM . وتنفيذ العنصر ٥ من البرنامج بشأن الأنواع والأنماط الجينية الغريبة يمكن القيام به من خلال تنفيذ المقرر ٢٣/٦ ، الفقرة ٢٠ . وأى تطوير لبرنامج العمل ينبغي أن يشمل أنشطة تمكين للتغلب على ما يعرقل التنفيذ من عوائق وكذلك ينبغي أن يتضمن أهدافاً لرصد الأداء . ويمكن أن يقوم بتطوير برنامج العمل الأمين التنفيذي في تشاور مع فريق اتصال ، إعمالاً لتوصيات الهيئة الفرعية في هذا الموضوع ، ويقدم ذلك التطوير إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع .

وينبغي أن يظل برنامج العمل مرناً بحيث يمكن أن يضم أولويات جديدة ، مثل الأولويات التي تنشأ عن خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، أو الأولويات التي يبرزها مؤتمر الأطراف ، كما فعل في حالة تبيض المرجان . ومجالات الأولويات الحالية أو الجديدة على الصعيد الدولي مثل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المجالات التي تجاوز حدود الولاية الوطنية ، وإنشاء شبكة دولية ذات صفة تمكينية للمناطق المحمية البحرية والساحلية ، ينبغي أن تحظى أيضاً بأولوية في المعالجة .

وأخيراً فإن ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل ينبغي استعراضه بصفة دورية ، ومن المقترح أن يتم ذلك كل ست سنوات أو عشر سنوات ، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف . ومن المقترح كذلك أن وقف ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي على الصعيد العالمي ينبغي أن يقر بوصفه غاية من برنامج العمل ، وأن ينظر في جعل عام ٢٠١٠ هدفاً كي يتمشى مع الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة .

توصيات مقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية في أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يحيط علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ، وبما قامت به الأمانة من تسهيل شؤون التنفيذ وأن يقوم المؤتمر عند نظره في التنقيحات المستقبلية لبرنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي بما يلي :

(أ) أن يوافق على أن عناصر برنامج العمل لا تزال تتماشى والأولويات العالمية ، التي لم يتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً ، ولذا أن يمد الفترة الزمنية لبرنامج العمل بست أو عشر سنوات إضافية ، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠ ؛

(ب) أن يوافق على أن الأمر يقتضي بعض التنقيح لبرنامج العمل نتيجة للتطورات الحديثة العهد ولأولويات الجديدة ، وأن يتم هذا التنقيح عن طريق ما يلي :

(١) إدماج توصيات أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة المعنية بالمناطق المحمية البحرية والساحلية وتربية الأحياء البحرية (2) UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.1 and .2 (في عنصري البرنامج ٣ و ٤ ، على التوالي ، ووضع خطط عمل تفصيلية مرتبطة بهذا الموضوع على أساس توصيات أفرقة الخبراء ، كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع ؛

(٢) أن ينظر في الحاجة إنشاء فريق إضافي من الخبراء التقنيين المخصص يعنى بموضوع الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية ، في سبيل تطوير العنصر ١ من البرنامج ؛

(٣) أن ينظر في تطوير العنصر ٥ من برنامج العمل بشأن الأنواع الغريبة الغازية ، في إطار تنفيذ المقرر ٢٣/٦ الصادر عن مؤتمر الأطراف ولاسيما تنفيذ الفقرة ٢٠ من ذلك المقرر ؛

(٤) أن ينظر في إدماج نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة بوصفها أعمالاً ذات أولوية ، في كل عنصر من عناصر برنامج العمل حسب مقتضى الحال ؛

(٥) أن ينظر في إدماج أنشطة تمكين في برنامج العمل في سبيل التغلب على ما يعرقل تنفيذه من عوائق ، بما في ذلك التدابير اللازمة لتسهيل إيجاد شراكات تعاونية لتعزيز القدرة على التنفيذ ؛

(٦) أن ينظر في وضع أهداف واضحة لتنفيذ الأنشطة ، مع مراعاة خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية للاتفاقية ؛

(٧) أن ينظر في تحديد غاية لبرنامج العمل في سبيل وقف ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي بحلول عام ٢٠١٠ ؛

(ج) وأن يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع فريق اتصال ، بتطوير برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، على أساس الإرشادات التي وردت في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وأن يقدم هذا البرنامج إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه في اجتماعه السابع ؛

(د) أن يوصي باستعراض منتظم لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، كل ست أو عشر سنوات ، وبوضع تقرير مواضيعي للمساعدة على إجراء هذا الاستعراض حسب مقضى الحال .

المحتويات

الصفحات

موجز تنفيذي.....	١
توصيات مقترحة.....	٣
المحتويات.....	٥
أولاً - المعلومات الخلفية.....	٧
ثانياً - تنفيذ برنامج العمل.....	٧
ألف- التنفيذ على الصعيد الوطني.....	٧
باء- التنفيذ على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي.....	٨
جيم- تسهيل الأمانة لتنفيذ برنامج العمل.....	٨
ثالثاً- استعراض التنفيذ.....	٩
ألف- اعتبارات عامة بشأن الصعيد الوطني.....	٩
باء- العنصر ١ من البرنامج : تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM).....	٩
جيم- العنصر ٢ من البرنامج : الموارد الحية البحرية والساحلية.....	١٤
دال- العنصر ٣ من البرنامج : المناطق المحمية البحرية والساحلية.....	١٧
هاء- العنصر ٤ من البرنامج : تربية الأحياء البحرية (الهدف التشغيلي : تقييم عواقب تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وتشجيع التقنيات التي تخفف من الوقع الضار).....	١٩
واو- العنصر ٥ من البرنامج : الأنواع والأنماط الجينية الغريبة.....	٢٠
زاي- العنصر ٦ من البرنامج : عموميات.....	٢٣
رابعاً- الوضع القائم عالمياً في التنوع البيولوجي البحري والساحلي.....	٢٣
خامساً- العوائق الرئيسية لتنفيذ برنامج العمل.....	٢٥
سادساً- إمكان تحديد الاتجاهات المستقبلية لبرنامج العمل.....	٢٦
ألف- العنصر ١ من البرنامج : تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM).....	٢٦

- باء- العنصر ٢ من البرنامج : الموارد الحية البحرية والساحلية ٢٧
- جيم - العنصر ٣ من البرنامج : المناطق المحمية البحرية والساحلية..... ٢٨
- دال- العنصر ٤ من البرنامج : تربية الأحياء البحرية..... ٢٩
- هاء- العنصر ٥ من البرنامج : الأنواع والأنماط الجينية الغريبة..... ٢٩
- واو- الاعتبارات العامة المتعلقة بأنشطة التمكين ٢٩
- زاي- رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل..... ٣٠

مرفق

مشروع التكليف والصلاحيات لإنشاء فريق تقني مخصص من الخبراء معنياً بتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) ٣١

أولاً - المعلومات الخلفية

٢- أن الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد تبين أن التنوع البيولوجي البحري والساحلي هو من أوائل مجالات الأولوية في عمل الاتفاقية . وقد انعكس ذلك في البيان الوزاري بشأن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي الذي صدر في ترابط مع الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في عام ١٩٩٥ ، الذي أشار إلى توافق الآراء العالمي الجديد بشأن أهمية التنوع البيولوجي البحري والساحلي وأكد من جديد الحاجة الحرجة إلى أن يقوم مؤتمر الأطراف بالتصدي لموضوع الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وحث الأطراف على الشروع في عمل فوري لتنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف حول هذه القضية .

٣- أن مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع المعقود في براتسلافا في مايو ١٩٩٨ ، قد أقر مقرره ٥/٤ ، بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، الذي يتضمن برنامج عمل متعدد السنوات للتنفيذ على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي . ويركز ذلك البرنامج على خمسة مجالات رئيسية في البرنامج ، التي تعكس الأولويات العالمية . وهذه المجالات في البرنامج هي :

(أ) الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية ؛

(ب) الاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية ؛

(ج) المناطق المحمية البحرية والساحلية ؛

(د) تربية الأحياء البحرية ؛

(هـ) الأنواع والأنماط الجينية الغريبة ؛

٤- يقوم برنامج العمل على أساس عدة مبادئ ونهج أساسية . تشمل هذه المبادئ والنهج نهج الأنظمة الإيكولوجية والنهج التحوطي وأهمية العلم، وما يتصل به من معرفة لدى مجتمعات السكان المحليين والأصليين . ومن المعترف به أيضاً الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة .

٥- كان برنامج العمل قد وضع أصلاً لمدة ثلاث سنوات . وانتهت هذه المدة في عام ٢٠٠١ . ولذا آن الأوان لتقييم مدى ما تم من تنفيذ برنامج العمل ، وهل ينبغي تمديد مدة التنفيذ ، وما هي التتقيحات إذا لزم الأمر التي ينبغي إدخالها على برنامج العمل .

ثانياً - تنفيذ برنامج العمل

٦- كما ذكر في المقرر ٥/٤ ، يجرى تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي .

ألف- التنفيذ على الصعيد الوطني

٧- أن أول تنفيذ لبرنامج العمل يكون على الصعيد الوطني والمحلي ، ويجرى من خلال استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية تعزز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي . وهذه الخطط

والبرامج داخلة في استراتيجيات وخطط أعمال التنوع البيولوجي الوطنية ، التي صاغها الأطراف وفقاً للمادة ٦ من الاتفاقية.

٨- أن تقييم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي على الصعيد الوطني ، المقدم في القسم الثالث أدناه ، قد تم القيام به على أساس المعلومات التي قدمتها الأطراف في تقاريرها الوطنية الأولى والثانية التي أعدت إعمالاً للمادة ٢٦ من الاتفاقية . وتم استعراض استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، للحصول على مزيد من المعلومات .

باء- التنفيذ على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي

٩- أن التنفيذ على الصعيد الإقليمي تقوم به طائفة متنوعة من المنظمات والتجهيزات والترتيبات والهيئات الإقليمية ، مثل الاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية للبحار التي تم وضعها، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وعلى الصعيد العالمي ، تساهم في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي منظمات دولية مثل اليونيب وبرنامجها العالمي للعمل على حماية البيئة البحرية من الأنشطة التي تبذل على اليابسة (GPA) ، والفاو ، واللجنة الحكومية الدولية الأوقيانوغرافية ، (IOC) ، التابعة لليونسكو، والمنظمة البحرية الدولية، والمبادرة الدولية للأرصيف المرجانية (ICRI) والتقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) وهيئات أخرى ذات صلة بالموضوع . وتوجد ترتيبات تعاونية مع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف مثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخصوصاً موائل الداوجن المائية ، والاتفاقية المتعلقة بالاتجار في الأنواع المعرضة للخطر من الفونا والفورا الأبدتين (CITES) ، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات الأبدية (CMS) .

١٠- في سبيل تقييم التنفيذ العالمي والإقليمي قامت الأمانة بتوزيع استبيان قياسي ، يتعلق ببرنامج العمل ، على المنظمات الدولية وكذلك على الاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية للبحار . وقد أجابت حتى الآن ١١ منظمة على هذا الاستبيان . هي : لجنة هلنسكي : (HELCOM) ، واتفاقية التراث العالمي لليونسكو ، وبرنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لحماية البيئة البحرية من التلوث بالأنشطة القائمة على اليابسة (GPA) ، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار (UNDOALOS) ، و IOC/UNESCO ، وبرنامج الإنسان والكرة الأحيائية التابع لليونسكو (MAB) والمركز العالمي لرصد الحفظ (UNEP-WCMC) ، ومركز الأسماك العالمي (ICLARM) ، والبنك الدولي . وقد أدرجت معلومات إضافية في التقييم حيث كانت تلك المعلومات متاحة بسهولة . وينبغي أن يلاحظ أن بسبب عدد المنظمات التي أجابت - وهو عدد قليلاً نسبياً - ، فإن القسم المتعلق بالتنفيذ على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي ليس مقصوداً منه أن يكون تغطية شاملة لكل نشاط بمفرده من أنشطة تنفيذ البرنامج . وإنما المقصود من هذا التقييم أن يقدم مجموعة فرعية من الأنشطة ذات الصلة التمثيلية التي فيها دلالة على مستوى التنفيذ .

جيم- تسهيل الأمانة لتنفيذ لبرنامج العمل

١١- على الرغم من أن أمانة الاتفاقية لا تقوم بنفسها بتنفيذ برنامج العمل ، إلا أن لها دوراً هاماً في تشجيع ذلك التنفيذ وفي التنسيق الشامل للتنفيذ كله .

ثالثاً- استعراض التنفيذ

ألف- اعتبارات عامة بشأن الصعيد الوطني

١٢- قبل النظر في كل عنصر من عناصر البرنامج على حدة ، من المفيد استعراض الاعتبارات العامة المتعلقة ببرنامج العمل على الصعيد الوطني . في الاستبيانات التي استعملت لوضع التقارير الوطنية الثانية طلب من الأطراف أن تبين ما إذا كانت استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية تعزز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي . ومن الـ ٧١ طرفاً التي أجابت على هذا السؤال ، قال ٥٨ في المئة أن الحال كانت هكذا إلى حد بعيد ، بينما ذكر ٣١ في المئة من الأطراف أن الحال كانت هكذا ولكن إلى حد محدود . ونتائج هذه الإجابات تسلط الضوء على الأهمية الموضوعية على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي في عمليات التخطيط الوطني .

١٣- عند النظر في الأهمية النسبية المعطاة لتنفيذ برنامج العمل أعطت ٥٦% من الدول الساحلية التي أجابت على الأسئلة أهمية عالية لذلك التنفيذ وأعطته ٣٥% أهمية متوسطة بينما أعطته ٩% أهمية منخفضة . يدل ذلك على أن معظم الأطراف التي أجابت على الأسئلة تعتبر تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي والساحلي هو تنفيذ ذو أولوية عالية .

١٤- غير أن الأولوية العالية لا توازي حتماً إتاحة الموارد لذلك . والواقع أن هناك ثلاث أطراف فقط (٤%) قد بينت أن لديها موارد طيبة متاحة لتنفيذ برنامج العمل بينما ذكرت ١٩% منها توافر موارد وافية وذكرت ٦٣% أن الموارد المتاحة هي موارد محدودة ، بينما ذكرت ١٩% وجود محدودية شديدة في الموارد . ويبين ذلك أهمية بناء القدرة ، ونقل التكنولوجيا والموارد المالية لتسهيل تنفيذ برنامج العمل .

١٥- وبالإضافة إلى ذلك عندما طلب من البلدان أن تبين ما إذا كانت قد استعرضت برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وتبينت الأولويات في خطة العمل الوطنية لتنفيذ ذلك البرنامج ، بينت ١٣% من البلدان فقط أنها فعلت ذلك . وهناك حوالي ٤٠% من البلدان بينت أن برنامج العمل يجري استعراضه ، بينما قالت ٤٧% من البلدان أنها لم تستعرضه . يوحي ذلك بأنه على الرغم من الأهمية العالية المتعلقة على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي في عمليات التخطيط الوطني ، أن ذلك لم يترجم حتماً إلى تنفيذ ذي أولوية لبرنامج العمل كما أقر بموجب المقرر ٥/٤ .

باء - العنصر ١ من البرنامج : تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)

١- الهدف التشغيلي ١-١ : استعراض الأدوات الموجودة المتعلقة بـ IMCAM ، ووقعها على

تنفيذ الاتفاقية

التنفيذ على الصعيد الوطني

١٦- لا توجد إلا معلومات قليلة مباشرة متاحة من التقارير الوطنية واستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني لهذا الهدف التشغيلي . بيد أن التقارير الوطنية والمعلومات

المستمدة من نقاط الاتصال الوطنية تبين أن عدداً كبيراً من البلدان على النطاق العالمي ضالعة في خطط وبرامج IMCAM ، بطريقة أو بأخرى ، تشمل الدراسات الشاملة لعدة فروع من العلم . وهذه الخطط والبرامج تختلف من حيث الأولويات التي تعالج والنهج المحددة المتعلقة بالتنمية المؤسسية ، وبدرجة وطريقة إشراك المجتمعات المحلية في هذه العملية .

التنفيذ على الصعيد العالمي والإقليمي وقيام الأمانة بتسهيل ذلك التنفيذ

١٧- أن استعراض الأدوات الموجودة المتعلقة بـ IMCAM وبأثارها على اتفاقية التنوع البيولوجي هو استعراض قامت به الأمانة وقدمته إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس (UNEP/CBD/COP/5/INF/6)، وتستعرض هذه الوثيقة ما يوجد من خطوط توجيهية على الصعيد العالمي ، وكذلك خطوط توجيهية إقليمية مختارة . والنتيجة الأساسية المستخلصة من التحليل كانت أنه على الرغم من أن الأدوات المتاحة توفر إرشاداً في تصميم وتنفيذ ورصد خطط وبرامج IMCAM على الصعيد الوطني إلا أنها لا تشير بصفة كافية محددة إلى التنوع البيولوجي للموارد التي تجرى إدارتها .

١٨- ونتيجة للاستعراض ، قام الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف بتأييد مواصلة العمل على وضع خطوط توجيهية للمناطق الساحلية مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر ٣/٥ ، الفقرة ٩) ، وشجع الهيئة الفرعية أن تقوم بمساعدة الأمين التنفيذي على مواصلة العمل على تقييم الأنظمة الإيكولوجية بوسائل منها الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتقييم وبالمؤشرات (المقرر ٣/٥ ، الفقرة ١٠) .

١٩- في هذا السياق قامت حكومة هولندا بإنتاج وثيقة قدمتها إلى الأمانة تتضمن تحليلاً للإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية فيما يتعلق بأهداف الاتفاقية . والتحليل الكامل قدم أيضاً إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف . وقدم إلى مؤتمر الأطراف موجز للاستعراض بوصفه وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/COP/6/INF/32) . وبالإضافة إلى ذلك قدمت عدة دراسات حالات من IMCAM عن مشروعات لها في مختلف الأنحاء ، وذلك في حدث فرعي جرى على هامش الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، وهي متاحة من خلال غرفة تبادل معلومات الاتفاقية .

٢٠- أن الخطوات القادمة في هذا الجهد التعاوني بين الأمانة وحكومة هولندا و"البرنامج العالمي للعمل على حماية البيئة البحرية من التلوث الناشئ عن الأنشطة التي تجرى على اليابسة" ومع الوكالات الدولية مثل الهيئة الدولية للأراضي الرطبة ، هذه الخطوات القادمة ستكون عبارة عن وضع وثيقة تدمج فيها إدماجاً كاملاً إرشادات IMCAM الموجودة حالياً وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي . وستجرى مناقشة على الأنترنت في محفل يستعمل وب سايت الاتفاقية ، وسيكون إسهاماً رئيسياً في هذه الوثيقة . وسوف يقدم المنتج النهائي إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف .

٢١- بالإضافة إلى ذلك فإن القضايا المتعلقة بـ IMCAM هي جزء من برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار . وقد وضعت اتفاقية رامسار مبادئ وخطوطاً توجيهية لإدماج قضايا الأراضي

الربطية في الإدارة الساحلية المتكاملة . وسوف تتاح هذه الخطوط التوجيهية للهيئة الفرعية كي تستأنس بها وتتخذ ما يلزم من تدابير .

٢- الهدف التشغيلي ١-٢ : تعزيز وضع وتنفيذ IMCAM على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

التنفيذ على الصعيد الوطني

٢٢- طبقاً للتقرير الوطني الثاني فإن معظم البلدان أما لديها ترتيبات مؤسسية وإدارية وتشريعية لتنفيذ الـ IMCAM ، أو هي بصدد إقامة تلك الترتيبات . وعلى وجه التحديد هناك ٢٨ % من البلدان التي أجابت قالت أن هذه الترتيبات قائمة فعلاً و ٢٢ % قالت أنها في مرحلة متقدمة من الوضع والتطوير بينما قالت ٣٦ % أنها في المراحل المبكرة من الوضع والتطوير وقالت ١٤ % من البلدان أنه ليس لديها مثل تلك الترتيبات .

٢٣- أن ثلث البلدان التي أجابت على الأسئلة قد أنتجت أو تبادلات معلومات بشأن مشروعات التدليل باعتبارها أمثلة عملية على الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية . وهذه النتائج تسلط الضوء على وجود ثروة من دراسات الحالات متاحة بشأن IMCAM ، ويمكن أن تستمد منها معلومات نفيسة تفيد من هم ضالعون في عملية تنفيذ IMCAM على الصعيد الوطني .

٢٤- على أساس الوصف النوعي الأشد تفصيلاً في التقارير الوطنية الأولى ، وفي استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ، فإن البحث المتعلق بالأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية ، قد ذكر أنه جار في جميع البلدان . وتجرى أيضاً دراسات مسحية وعمليات رصد ووضع خرائط. وركزت بعض البلدان على تعويلها على المانحين الخارجيين وعلى التكنولوجيا الخارجية للقيام بتلك التقييمات . وندر ما تم حتى الآن وضع قواعد البيانات ، ولكنها في طور الوضع في الوقت الحاضر . وإشراك الجامعات في هذه الأنشطة هو أمر يذكر دائماً على وجه التقريب .

٢٥- أن التعاون الإقليمي والدولي تم التركيز عليه من جانب معظم البلدان في تقاريرها الوطنية واستراتيجياتها وخطط أعمالها المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وكثيراً من البلدان ذكرت مشاركة في الاتفاقيات الإقليمية و/أو الدولية بصفة مباشرة أو غير مباشرة فيما يتعلق بحماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية . وهذه الاتفاقيات تشمل UNCLOS ، ورامسار واتفاقيات البحار الإقليمية (في نطاق برنامج اليونيب للبحار الإقليمية) والاتفاقيات المتعلقة بالتلوث الناشئ من اليابسة ومن السفن . وليس من الواضح ما هو مدى التدابير الإيجابية التي اتخذت لتنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالاتفاقيات ، والتي لها وقع محتمل على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية . وذكر عدد من البلدان أيضاً تعاوناً ثنائياً يشمل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا .

مستوى التنفيذ العالمي والإقليمي

٢٦- على أساس الاستبيان الذي أرسل إلى منظمات دولية وإقليمية مختارة ، أن عدداً من الأنشطة الجارية يستهدف تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية . ومن الـ ١١ منظمة التي أجابت على الاستبيان يوجد ٧ عاكفة بنشاط على تنفيذ الـ IMCAM . أما المنظمات الأخرى ، على الرغم من أنها ليست تركز تركيزاً مباشراً على تنفيذ IMCAM ، إلا أنها ضالعة في عدد من الأنشطة التي تساند الـ IMCAM . وعندما سألت

عن الأنشطة المحددة في برنامج العمل ، أجابت الـ ١١ منظمة أنها عاكفة بنشاط على إدماج شواغل التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية التي لها وقع على البيئة البحرية والساحلية ، مما يجعل هذا النشاط هو النشاط الأكثر التزاماً بالناحية الدولية والناحية الإقليمية . وهناك ١٠ منظمات أما تساند وضع وتطوير برامج تعليمية للجمهور ، أو لديها مثل هذه البرامج الخاصة بها . وهناك عشر منظمات ذكرت أنها ضالعة في حماية المناطق الهامة المخصصة للتناسل ، مثل مناطق التفريخ والحاضنات . وأبلغت ثمانية من ١١ منظمة أنها تقوم بعمل تشجيعي لتخفيض أو للتحكم في المصادر البحرية للتلوث . وذكرت ٨ منظمات أنها تقدم معلومات بشأن القضايا القانونية والمؤسسية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار . بيد أنه لا توجد إلا أربع منظمات ذكرت أنها تسدى إرشاداً بشأن التطبيق الأوسع مدى للمعارف المحلية والتقليدية . مبينة بذلك أن هذا النشاط قد يقتضي مزيداً من الانتباه في المستقبل . والنتائج ، شاملة الأمثلة على المشروعات المحددة الجارية ، واردة بمزيد من التفصيل في وثيقة إعلامية .

تسهيل الأمانة للتنفيذ

٢٧- أن الأمانة ضالعة في تسهيل الأنشطة تحت الهدف ١-٢ التشغيلي . فتشمل تلك الأنشطة تعزيز إدماج شواغل التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية وكذلك في عدد من الأنشطة الجارية مثل التقييم البحري العالمي لليونيب وعمل التقييم العالمي للمياه الدولية . وتقوم الأمانة بتجميع المعلومات بشأن عمليات تنفيذ IMCAM ، وتشجع على هذه العمليات ، بما فيها حماية المناطق الهامة للتناسل ، وتعزيز تخفيض التلوث الناشئ عن البحر . وتقوم الأمانة كذلك بإعلان دراسات الحالات على وب سايت الاتفاقية ، وتستوفي هذه الإعلانات أولاً بأول ، وتسدى مشورة بشأن القضايا القانونية والمؤسسية ذات الصلة وتعزز برامج تثقيف الجمهور وتوعيته، ومن خلال عملها بشأن المادة ٨(ي) ، تقوم بتعزيز التطبيق توسيع نطاق ذلك التطبيق المتعلق بالمعرفة المحلية والتقليدية . ومن خلال عملها المشترك مع اتفاقية رامسار تقوم الأمانة أيضاً بتعزيز الخطوط التوجيهية لـ رامسار في سبيل إيجاد وتعزيز مشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في إدارة الأراضي الرطبة .

٣- الهدف التنفيذي ١-٣: وضع خطوط توجيهية لتقييم الأنظمة الإيكولوجية مع مراعاة الحاجة إلى اختيار مؤشرات ، شاملة المؤشرات الاجتماعية وغير الأحيائية التي تميز بين الآثار الطبيعية وآثار الأنشطة البشرية.

التنفيذ على الصعيد الوطني

٢٨- على الرغم من عدم وجود أي سؤال محدد في التقارير الوطنية بشأن المؤشرات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، يمكن العثور على بعض المعلومات في هذا الصدد في وثائق أخرى متعلقة بالموضوع . وأسفر تحليل الاستبيان الذي أرسله الأمين التنفيذي إلى الأطراف في مايو ٢٠٠١ (أنظر الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/7/12) ، عن وضع قائمة بالمؤشرات ذات الاستعمال الدارج وبالنسبة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي تشمل تلك المؤشرات التغير في نسبة الأسماك التي يتم أسرها ، حسب كل نوع من الأسماك ، في كل موسم محدد (٣٩% من البلدان التي أجابت) ومستوى الماء وملوحته (٢٩%) ؛ الأنواع

السمكية المهددة بوصفها نسبة مئوية من مجموع الأنواع السمكية المعروفة (٢٩%) ؛ وموضع خط الساحل (٢٥%) ؛ وأعداد الـ *Escherichia coli counts* ، ومستويات المغذيات بوصفها نسبة مئوية من مستويات خط الأساس (٢٥%) . بيد أن هذه المؤشرات ، مع استثناء ممكن هو استثناء *E. coli* ، ومستويات المغذيات ، لا تميز حتماً بين الآثار الطبيعية والآثار الناشئة عن الأنشطة البشرية .

٢٩- وتلاحظ الوثيقة أيضاً أن الأطراف قد بينت أنها على مستويات مختلفة فيما يتعلق بوضع المؤشرات المتعلقة برصد التنوع البيولوجي . وليس لدى أي طرف قائمة كاملة بمؤشرات التنوع البيولوجي ، وهو أمر يوحي بأن وضع المؤشرات هو عملية مستمرة ومدفوعة بأولويات وطنية .

التنفيذ على المستويين العالمي والإقليمي

٣٠- وفقاً للاستبيان ، يجري كثير من النشاط على الصعيدين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بهذا الهدف التشغيلي . والأنشطة التي تتصل بالتقييم والمؤشرات والبحث والرصد ، هي أنشطة دارجة . وهناك عشر منظمات من المنظمات الـ ١١ التي أجابت إما قامت بوضع خطوط توجيهية لتقييم الأنشطة الإيكولوجية وأما تساند استعمال ما يوجد من تلك الخطوط . وهناك عدة منظمات ضالعة أيضاً في وضع وتطوير المؤشرات لتقييم الأنظمة الإيكولوجية . وعشر من الـ ١١ منظمة عاكفة على القيام بأبحاث أو على تشجيع الأبحاث وعلى الرصد والتقييم للأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية وما فيها من موارد حية ، بينما هناك تسع منظمات عاكفة على تبين الموائل الرئيسية للموارد البحرية الحية .

٣١- بالإضافة إلى المنظمات التي أجابت يوجد عدد من المبادرات المتصلة بالتقييم الجارية في الوقت الحاضر . وهي تشمل التقييم البحري العالمي لليونيب وهو تقييم مزعم ، الذي مكن منه قرار مجلس الإدارة ١٣/٢١ ، والذي سوف يسفر على الأرجح عن معلومات جديدة تنتج باستمرار ؛ والتقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) ، الذي هو بصدد إنتاج تقييم عالمي شامل ومتكامل للمياه الدولية ، بما فيه وضع المؤشرات . ومن المتاح الآن بعض النتائج التمهيديّة وبعض دراسات الحالات ، وهي مقدمة إلى الهيئة الفرعية بوصفها وثيقة إعلامية . وبالإضافة إلى ذلك سوف يضم تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٣٢- تقوم الأمانة بتسهيل تنفيذ وضع المؤشرات خصوصاً من خلال برنامجها بشأن الرصد والمؤشرات والتقييم ، وهي تقوم بتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية ذات الصلة . وبالإضافة إلى ذلك وضعت الأمانة مذكرة تعاون وخطة عمل مشترك مع التقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) . وتتنظر GIWA في الأسباب الجذرية للتغير البيئي ، بما فيه الأسباب الطبيعية والأسباب التي من صنع البشر . والتعاون مع التقييم البحري العالمي التابع لليونيب يجري أيضاً السعي إليه بنشاط . وقد أصبحت الأمانة من مؤيدي الشبكة العالمية للأرصدة المرجانية ، شاملة تقديرها " الوضع القائم في الأرصفة الريفية في العالم : ٢٠٠٢ " . ولدى الأمانة قائمة بالتقييمات الجارية ، وهي تقوم بمشروع رائد بشأن وضع منهجيات للتقييم السريع المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي . ومن المتوقع تقديم النتائج التمهيديّة لهذا المشروع إلى الهيئة الفرعية كوثيقة إعلامية . وهناك

دراسات حالات متاحة من خلال غرفة تبادل معلومات الاتفاقية . بيد أن مزيداً من الاستعمال الابتكاري لهذه الأهداف أمر ينبغي تعزيزه .

جيم - العنصر ٢ من البرنامج : الموارد الحية البحرية والساحلية

١- الهدف التشغيلي ٢-١: تعزيز نهج الأنظمة الإيكولوجية في مجال الاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية ، شاملة تبيين المتغيرات أو الرئيسية التفاعلات لغرض تقييم ورصد ما يلي : أولاً ، مكونات التنوع البيولوجي ؛ ثانياً ، الاستعمال المستدام لتلك المكونات ؛ ثالثاً الآثار على الأنظمة الإيكولوجية

التنفيذ على الصعيد الوطني

٣٣- طبقاً للتقارير الوطنية الأولى والثانية وللاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي فإن نهج الأنظمة الإيكولوجية لم تأخذ به بعد أغلبية البلدان ، وحماية الموارد الحية البحرية أمر تعالجه جزئياً التشريعات الموجودة مثل تشريعات مصائد الأسماك ، الموجهة نحو حماية الأنواع لا إلى حماية الموائل والأنظمة الإيكولوجية . والتدابير التي من قبيل المواسم والمجالات المغلقة ، وتنظيم أدوات الصيد وممارساته ، وأنظمة إصدار التراخيص والحصص ، والحظر الكامل على حصاد بعض الأنواع ، كلها أمور يجرى استعمالها . وتبين أن الأسر الجانبي (by-catch) هو أحد التهديدات الرئيسية للموارد البحرية الحية ، غير أن البلدان قالت أنه لم تتخذ حتى الآن إلا خطوات محدودة للحيلولة دون ذلك الأسر . وبرامج إعادة الانعاش إلى الأنواع محددة قد ذكرت من بلد واحد على الأقل من كل مجموعة إقليمية . وذكرت بعض البلدان أيضاً إعادة توطين الأنشطة السمكية في إماكن جديدة ، ينقلها من الساحل إلى أعالي البحار ، وذكرت أيضاً مشروعات لإشراك المجتمعات من السكان المحليين في إدارة الموارد الحية البحرية والساحلية .

٣٤- أن البرامج الرامية إلى تعزيز وتحسين معرفة التركيبة الجينية للأواهل المحلية من الأنواع البحرية الخاضعة لتعزيزات الأرصد منها ، و/أو لأنشطة الزراعة البحرية ، أصبحت أكثر شيوعاً ، وهناك حوالي ثلث البلدان التي أجابت يقوم بتنفيذ هذه البرامج بالنسبة لبعض الأنواع . وفي أحوال كثيرة يجرى وضع برامج بينما هناك بضعة بلدان (٦%) ، تقوم بتنفيذها بالنسبة لأنواع عديدة . وأدراك أهمية هذا العمل قد بلغ مستوى عالياً ، حيث أن هناك ٤% فقط من البلدان التي أجابت لم تر أن تعزيز الأرصد الموجودة و/أو الزراعة البحرية هي مشكلة محتملة .

التنفيذ على المستوى العالمي والإقليمي

٣٥- هناك تأييد عام لاستعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية لمساندة إدارة مستدامة للموارد البحرية والساحلية . وكل من المنظمات الـ ١١ التي أجابت قد ذكرت أنها تشجع نهج الأنظمة الإيكولوجية لهذا الغرض . وتوجد كثير من المبادرات ، خصوصاً في مجال إدارة مصائد الأسماك ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعلان Reykjavik عن مصائد الأسماك المسؤولة في الأنظمة الإيكولوجية البحرية /^١ وقد ذكرت ثمان من المنظمات الـ ١١ أنها

^١ / نظر <http://www.fao.org/docrep/meeting/004/Y2211e.htm>

ضالعة في تبيين مكونات الأنظمة الإيكولوجية التي لها أهمية حرجة لتشغيل تلك الأنظمة ، وتبين التهديدات الرئيسية ؛ وتوجد أربع منظمات فقط قائمة بدراسات عن آثار تعزيز الأرصد على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، على مستوى الأنواع و/أو المستوى الجيني .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٣٦- شاركت الأمانة في مؤتمر Reykjavik ريكجافيك عن مصائد الأسماك المسؤولة في البيئة البحرية ، وسانددت تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك . والأنشطة المتصلة بنهج الأنظمة الإيكولوجية تجرى أيضاً في نطاق الموضوع المشترك بين عدة قطاعات في هذا الشأن .

٣٧- فيما يتعلق بإنشاء صلات تعاونية مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة ، قامت الأمانة بوضع مذكرة تعاون مع المنظمات الآتية : التقييم العالمي للمياه الدولية (٢٠٠٢) ، الهيئة الدولية للأراضي الرطبة (٢٠٠٠)، اتفاقية رامسار (١٩٩٦)، واتفاقية الأنواع المهاجرة (١٩٩٦)، برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة المبدولة على اليابسة (GPA) (٢٠٠٠) ، والبنك الدولي (١٩٩٧) ، وأمانة CITES (١٩٩٦) ، والـ WCMC (١٩٩٧) ، وأمانة الـ IOC باليونيسكو (١٩٩٧)، واليونيسكو (١٩٩٨) ، وأمانة اتفاقية قرطاجنة (١٩٩٧)، ووحدة التنسيق في خطة العمل المتوسطة (٢٠٠٠) ، وأمانة اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ (CPPS) (١٩٩٨) ، والـ IUCN (١٩٩٧) ، والبرنامج العالمي للأنواع الغازية (GISP) (٢٠٠١) ، أمانة ديفرستاس (١٩٩٧) ، المعهد الدولي للمحيطات (IOI) ، (١٩٩٩) . وفي بعض الحالات تشمل مذكرة التعاون أيضاً خطة عمل مشترك . وفي الحالات التي لا توجد فيها مثل هذه الخطة - يكون من المفيد وضع وتنفيذ خطط من هذا القبيل . وتشارك الأمانة أيضاً بنشاط في اللجنة الفرعية السابقة المعنية بشؤون المحيطات والشؤون الساحلية (SOCA)، التابعة للجنة الإدارية المعنية بالتنسيق ، وهي من المنظمات المشاركة في أطلس الأمم المتحدة للمحيطات ، وهو جهد تعاوني بين الوكالات الأعضاء في SOCA . وتم التوقيع في ٢٠٠١ على مذكرة تعاون مع الفاو بشأن الأطلس ، وأسهمت الأمانة منذ ذلك الوقت بمواد مختلفة في الأطلس ، والأطلس الآن موجود على الخط بالعنوان <http://www.oceansatlas.org/index.jsp> .

٣٨- أن المعلومات التي من قبيل دراسات الحالات والوثائق ، جرى توزيعها من خلال غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية . ويمكن إدراج مزيد من الاستعمالات الابتكارية لتلك الغرفة في التعزيزات المستقبلية لبرنامج العمل .

٢- الهدف التشغيلي ٢-٢ : أن تتاح للأطراف معلومات عن الموارد الجينية البحرية والساحلية ،

بما في ذلك التنقيب البيولوجي

التنفيذ على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي

٣٩- يوجد لدى خمس من المنظمات الأحدي عشر التي أجابت ، معلومات متاحة عن الموارد الجينية البحرية والساحلية ، شاملة التنقيب البيولوجي .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٤٠- توجد دراسة عن العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن لقانون البحار فيما يتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للموارد الجينية في قيعان البحار العميقة ، مقدمة إلى الهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.3 and UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/3) . وهذه الدراسة قد جرت في تعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحر ، وهو أمر طلبه أفضل المقرر ١٠/٢ الصادر عن مؤتمر الأطراف . وتمت أيضاً دراسة سابقة بشأن التنقيب البيولوجي عن الموارد الجينية في قاع البحر العميق (UNEP/CBD/SBSTTA/2/15) .

٣- الهدف التشغيلي ٢-٣ : تجميع واستيعاب المعلومات بشأن تخفيف الوجود ، وبناء القدرة على تخفيف الوجود ، الناشئ عن الأمور الآتية ، وتعزيز رسم السياسة واستراتيجيات التنفيذ المتعلقة بهذه الأمور : (١) العواقب البيولوجية والاجتماعية الاقتصادية للتدهور الفيزيقي والتدمير الذي يلحق بالأنظمة الإيكولوجية للأرصفت المرجانية في المياه المدارية والمياه الباردة ، شاملة تبيين وتعزيز ممارسات الإدارة والمنهجيات والسياسيات الرامية إلى خفض الوجود وتخفيفه على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وإعادة انعاش وتأهيل الأرصفت المرجانية التي تضررت ؛ وبصفة خاصة (٢) وقع تبيض المرجان وما يتصل به من وفيات على الأنظمة الإيكولوجية للأرصفت المرجانية ، والمجتمعات البشرية التي تعتمد على خدمات الأرصفت المرجانية ، وذلك بوسائل منها المساعدة المالية والتقنية^٢

التنفيذ على الصعيد الوطني

٤١- يقوم عدد من البلدان بأنشطة تتعلق بالأجرف الريفية . وهناك تقريباً ثلث البلدان التي أجابت على السؤال المتصل بهذا الموضوع في التقرير الوطني الثاني قد ذكرت أنها قائمة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بتبيض المرجان . ويشمل هذا العدد بلداناً ذات أرسفت مرجانية ، ولكن يشمل أيضاً قلة من البلدان التي ليس فيها تلك الأرسفت، والتي تقوم بتمويل تلك الأنشطة . وثلث البلاد التي أجابت قد ذكرت أيضاً أنها تقوم بتنفيذ تدابير أخرى استجابة لتبيض المرجان . ومرة أخرى كانت هذه البلدان اساساً هي البلدان ذات الأرسفت المرجانية . وينبغي أن يلاحظ أن خطة العمل بشأن تبيض المرجان لا تزال جديدة وأن كثيراً من الأنشطة المتصلة بتبيض المرجان على الصعيد الوطني قد سبقت خطة عمل الاتفاقية في هذا الموضوع .

٤٢- أن الأنشطة الرئيسية المتصلة بالأرسفت المرجانية كانت أنشطة البحث والرصد . وتقييم الوجود البيئي قد ذكرته بعض البلدان باعتباره يسهم في برنامج عمل الأرسفت المرجانية . وذكر أحد البلدان خطة إدارة خاصة لشؤون المرجان ، بينما ذكر بلد آخر أن إعادة تأهيل الأرسفت المرجانية المتدهورة هو أحد الخطوات الإيجابية المتخذة لتنفيذ برنامج العمل بشأن الأرسفت المرجانية . ومعظم البلدان المعنية بالأمر ذكرت مشاركتها في المبادرة الدولية الأرسفت المرجانية .

التنفيذ على الصعيد العالمي والإقليمي

^{2/} اضيف هذا الهدف التشغيلي إلى برنامج العمل نتيجة للمقررين ٣/٥ و ٣/٦ الصادرين عن مؤتمر الأطراف .

٤٣- هناك عدد من المنظمات تقوم بتنفيذ تدابير استجابة لتبييض المرجان وللتدهور الفيزيقي و التدمير الذي لحق بالأرصفة المرجانية . ويمكن العثور على مزيد من التفاصيل في التقرير الكامل عن تنفيذ برنامج العمل .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٤٤- استجابة للمقرر ٣/٥ ، أدمجت الأرصفة المرجانية في عنصر البرنامج ٢ والهدف التشغيلي ٢-٣ لبرنامج العمل . وجرت مشاوره بين الخبراء بشأن تبيض المرجان قبل الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف ، في سبيل إسداء إسهام خبير في تلك العملية (أنظر الوثيقة UNEP/CBD/JM/Expert/2/3) . ووضعت الأمانة خطة عمل محددة بشأن تبيض المرجان وعناصر خطة عمل بشأن تدهور الأرصفة الفيزيقي وتدميرها ، على أساس إسهام من المشاوره بين الخبراء وفريق اتصال معني بالأرصفة المرجانية . وقد ساند مؤتمر الأطراف خطة العمل بموجب مقرره ٣/٦ .

٤٥- بعد ذلك أصبحت أمانة الاتفاقية شريكاً في تأييد الشبكة العالمية لرصد الأرصفة المرجانية ، ودعت كذلك إلى أن تصبح من مؤيدي الندوة الدولية الثانية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية البحرية المدارية (ITMEMS-2) . وقدم الأمين التنفيذي تأييداً قصيراً منه إلى التقرير " وضع الأرصفة المرجانية في العالم ٢٠٠٢ " وهو تأييد وارد في مقدمة تلك النشرة . وشرع في تعاون مع ICRI ، غير أن الأمر سيقضي مواصلة المشاركة مع ICRI في أنشطتها ، في سبيل العمل نحو تنفيذ خطط عمل الأرصفة المرجانية . وقد شرع في تعاون مع شبكة العمل الدولية للأرصفة المرجانية (ICRAN) ، ووحدة الأرصفة المرجانية التابعة لليونيب ، و ICLARM ، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية . وشاركت الأمانة كذلك في بند الأرصفة المرجانية في نطاق الشراكة الدولية في استراتيجية الملاحظة العالمية .

دال- العنصر ٣ من البرنامج : المناطق المحمية البحرية والساحلية

١- التنفيذ على الصعيد الوطني

٤٦- أن معظم البلدان ، في تقاريرها الوطنية واستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، قد ذكرت إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية أما موجودة فعلاً أو مزمنة ، سواء بوصفها وحدة قائمة بذاتها أو من خلال وضع أنظمة وشبكات لتلك المناطق .

٤٧- وفي معظم البلدان تم إنشاء وإدارة المناطق البحرية والبحرية والساحلية ضمن الإطار العام للمناطق المحمية. وفي البلدان التي توجد فيها مناطق محمية بحرية سواء على صورة منتجعات (Forks) بحرية أو محميات (reserves) بحرية أو منتجعات ترفيه بحرية ، أو منتجعات حفظ بحرية ، أو منتجعات ساحلية أو مناطق إدارة بحرية أو مأوي (sanctuaries) بحرية ، فإن المشكلة الرئيسية تظل هي مشكلة الإدارة . وفي هذا الصدد تم تبين عدة خيارات للإدارة ، مستمدة من التقارير : الإدارة الحكومية ، الإدارة القائمة على أساس المجتمعات ، الإدارة من المنظمات غير الحكومية أو الإدارة الخاصة. ولكن في حالات كثيرة يعرقل نقص الخطط السوية في الإدارة أو التشريع الجهود الإدارية . وبعض البلدان أشارت إلى المعرفة التقليدية فيما يتعلق بإنشاء وإدارة المناطق البحرية المحمية .

٤٨- على نحو ما تبين ذلك فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية ، أن المعلومات المتاحة بشأن التغطية العالمية للمناطق المحمية البحرية والساحلية ، هي معلومات محدودة . بيد أن المعلومات المتاحة تبين أن الشبكة العالمية الحالية من المناطق المحمية البحرية والساحلية ليست كافية لتوفير الحفظ والاستعمال المستدام للموارد البحرية والساحلية . وسيتم تجميع معلومات أفضل من خلال المبادرة المقترحة التابعة للـ WCMC بشأن إنشاء قاعدة بيانات عالمية شاملة للمناطق المحمية البحرية والساحلية وكذلك من خلال التقارير المواضيعية عن المناطق المحمية المطلوب تقديمها بحلول ٣٠ مارس ٢٠٠٣ .

٢- التنفيذ على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي

٤٩- إن كثيراً من الأنشطة المتصلة بالمناطق المحمية البحرية والساحلية يجري تنفيذها على نطاق إقليمي . وكثير من هذا النشاط يجري كجزء من برامج وخطط أعمال البحار الإقليمية ، التي قد تكون في نطاقها مراكز نشاط إقليمية تقوم بإدارة شؤون المناطق المحمية البحرية والساحلية . ومن الأمثلة على هذه الترتيبات البروتوكول المتعلق بالمناطق المحمية خصيصاً في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA) وبروتوكول حفظ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية في منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ . ويمثل بروتوكول المناطق المحمية خصيصاً والحياة الأبدية (SPA) في منطقة الكاريبي الواسعة ، يمثل إطاراً لعدد من الأنشطة المتصلة بالمناطق المحمية البحرية والساحلية .

٥٠- طبقاً للنتائج التي أسفر عنها الاستبيان ، أن المنظمات الدولية والإقليمية تقوم بعدد من الأنشطة لمساندة عنصر البرنامج ٣ . وهناك ٨ من ١١ منظمة تقوم باتخاذ وتسهيل أنشطة لتسهيل البحث والرصد متعلقة بالـ MCPAs . وهناك عدة منظمات قد وضعت معايير محددة لجوانب إنشاء وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية . ومن الأمثلة البارزة على هذه المعايير ما هو وارد في الوثيقة التي أعدتها اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN والتي عنوانها "خطوط توجيهية للمناطق المحمية البحرية" ^٣ . بيد أن ثلاث فقط من المنظمات الـ ١١ التي أجابت تقوم بأنشطة تتعلق بآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية أو المناطق المغلقة على حجم الأواهل وديناميكيته ، وقد يحتاج الأمر إلى المزيد من البحث في هذا الصدد .

٣- قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٥١- أن فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية قد اجتمع مرتين ، إحداهما في لاي في نيوزيلندا من ٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ والأخرى في ماراهاو بنيوزيلندا من ٢٠ إلى ٢٤ مايو ٢٠٠٢ . وقد ساندت حكومة نيوزيلندا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للـ IUCN تلك الاجتماعات . وسيكون أمام الهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن تقرير موجز عن عمل لجنة الخبراء التقنيين المخصصة (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.1) ، بينما سيتاح التقرير الكامل باعتباره وثيقة إعلامية .

هاء- **العنصر ٤ من البرنامج : تربية الأحياء البحرية (الهدف التشغيلي : تقييم عواقب تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وتشجيع التقنيات التي تخفف من الوقع الضار)**

١- التنفيذ على الصعيد الوطني

٥٢- هناك قليل من المعلومات متاحة بشأن الأنشطة على الصعيد الوطني المتصلة بتربية الأحياء البحرية ، على الرغم من أن المعلومات المذكورة أعلاه في الفقرة ٣٤ تتصل كذلك بهذا العنصر من البرنامج . وطبقاً للتقارير التي قدمت إلى الأمانة فإن المشروعات الرائدة لتربية الأحياء البحرية جارية في جميع المناطق . والأغلبية العظمى من البلدان التي لم ترسخ فيها بعد صناعة تربية الأحياء البحرية ، قد ذكرت أنها تنوى تطوير هذا القطاع . وعند تنظيم تربية الأحياء البحرية ، تقع هذه التربية عادة في نطاق التشريع الخاص بمصائد الأسماك . وفي بعض الحالات هناك سلطة مخصصة لهذا الموضوع .

٢- التنفيذ على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي

٥٣- ذكرت عدة منظمات أنها ضالعة في العمل الرامي إلى تقييم عواقب تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي . وتضمن التقرير الكامل الصادر عن فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء البحرية ، قائمة شاملة للمراجع المتعلقة بهذا العمل ، وسيجرى توزيع التقرير المذكورة بوصفه وثيقة إعلامية للاجتماع الثامن لـ الهيئة الفرعية .

٥٤- توجد عدة منظمات ومبادرات دولية تعزز أيضاً التقنيات التي تقلل من الآثار الضارة لتربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي . وتوجد إرشادات في هذا الشأن في تقرير عام ٢٠٠١ الصادر عن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية . (GESAMP) ، بشأن التخطيط والإدارة لتنمية التربية المائية الساحلية المستدامة^٤ . ومقننة السلوك بشأن مصائد الأسماك المسؤولة ، الصادرة عن الفاو ، ولاسيما مادتها التاسعة ، تتضمن مجموعة من المبادئ الطوعية التي ما إذا طبقت تكفل المعالجة السوية للمشكلات الاجتماعية والبيئية المحتملة المرتبطة بتربية الأحياء المائية ، كما أن من شأنها أن تكفل هذه التربية على نحو مستدام . وقد ذكرت الفاو أيضاً أنها وضعت خطوطاً توجيهية لأفضل الممارسات في الإدارة

٣- قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٥٥- اجتمع فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء البحرية في روما من ١ إلى ٥ يوليه ٢٠٠٢ . وعقد هذا الاجتماع في تعاون مع الفاو . وسيكون أمام الهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن تقرير موجز عن عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.1) بينما سيتاح التقرير الكامل بوصفه وثيقة إعلامية .

^٤ تقارير ودراسات GESAMP. رقم ٦٨ (٢٠٠١) .

واو- العنصر ٥ من البرنامج : الأنواع والأنماط الجينية الغريبة

١- الهدف التشغيلي ٥-١ : تحقيق تفهم أفضل لأسباب دخول الأنواع الغريبة والأنماط

الجينية الغريبة ، ووقع هذا الدخول على التنوع البيولوجي

التنفيذ على الصعيد الوطني

٥٦- الوضع القائم في تنفيذ عنصر البرنامج المتصل بالأنواع الغريبة لا يزال ضعيفاً . والأنشطة المتصلة بتبيين ورصد الأنواع التي تدخل عمداً أو عفواً هي أنشطة جارية في معظم البلدان . وبصفة عامة لا يزال هناك نقص في المعرفة بشأن وقع هذه الأنواع . والمصدر الرئيسي للإدخالات العفوية يعتقد أنه مياه إقبال السفن ، على الرغم من أن هناك مصادر أخرى مثل نمو حيوانات على أجسام السفن الخارجية ، تسهم في هذه المشكلة . وفي التقارير المواضيعية عام ٢٠٠٠ عن الأنواع الغريبة الغازية ، تم تسجيل عدد من وسائل النقل الأخرى لهذا الإدخال . وتشمل تلك الوسائل الإفراج أو التسرب من أحواض التربية ، والكائنات البحرية الموجودة في الأعشاب البحرية بين المد والجزر ، والمستعملة كمواد تعبئة ، والكائنات التي يتم إدخالها لتربية الأحياء المائية ، مثل أصداف المحيط الهادئ .

٥٧- أن إدارة مياه الإقبال قد استدعت كثيراً من الانتباه ، وهناك أبحاث جارية عن وسائل منع إدخال هذه المياه . وهناك برامج دولية تشمل مشروع مياه الإقبال العالمي التابع للمنظمة البحرية الدولية ، ستوفر معلومات نفيسة وتقنيات مفيدة للمساعدة على الحيلولة دون هذه الإدخالات على الصعيد الوطني . والمبادئ الموجهة (بكسر الجيم المشددة) لتنفيذ المادة ٨(ج) التي أقرها الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٢٣/٦ ، توفر أيضاً آلية فعالة للحيلولة دون هذه الإدخالات .

التنفيذ على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي

٥٨- بالإضافة إلى قواعد البيانات المشار إليها تحت الهدف التشغيلي ٥-٣ أدناه ، فإن فريق العمل المشترك بين IMO/IOC ، المعني بمياه الإقبال ، لديه معلومات بشأن الأنواع الغريبة ودخولها . وقد ذكرت UNDOALOS تقارير من الأمين العام إلى الجمعية العامة تتضمن معلومات عن الكائنات الحية المائية الضارة الموجودة في مياه الإقبال .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٥٩- قام الأمين التنفيذي بتجميع معلومات وبيانات ودراسات حالات عن الموضوع ، ويقوم بنشر هذه المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات / . وقدمت دراسات الحالات من الأطراف استجابة لطلب أرسل إلى نقاط الاتصال الوطنية في يونيو ٢٠٠٠ ، وكذلك قدمها البرنامج العالمي للأنواع الغازية (GISP) والمنظمة البحرية العالمية .

٢- الهدف التشغيلي ٥-٢: تبين الفجوات الموجودة في الصكوك والخطوط التوجيهية والإجراءات الموجودة أو المقترحة لمكافحة الإدخال والآثار الضارة التي تنشأ عن الأنواع والأنماط الجينية الغريبة التي تهدد الأنظمة الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع، مع إيلاء عناية خاصة للآثار العابرة للحدود؛ وتجميع المعلومات على التدابير الوطنية والدولية لمعالجة تلك المشكلات، بقصد التحضير لوضع استراتيجية عالمية قائمة على أساس علمي لمعالجة المنع والمكافحة والاستئصال لتلك الأنواع الغريبة التي تهدد الأنظمة الإيكولوجية والموائل والأنواع البحرية والساحلية

التنفيذ على الصعيد الوطني

٦٠- على الرغم من القوانين التي تنظم الإدخال المتعمد للأنواع الغريبة الغازية لم تسن بعد في معظم البلدان، إلا أن سننها أمر منظور فيه. وفي الأحوال التي توجد فيها هذه اللوائح، يوجد في المعتاد أما حظر على أي إدخال متعمد أو يوجد نظام لإصدار التراخيص. وتقييمات الوقع البيئي قليلاً ما تستعمل. وقد وضع بعض البلدان مدونات سلوك.

٦١- طبقاً لمذكرتي الأمين التنفيذي بشأن استعراض كفاءة التدابير الموجودة (UNEP/CBD/SBSTTA/6/7) وبشأن استعراض كفاءة ما يوجد من صكوك دولية (UNEP/CBD/SBSTTA/6/INF/5) وكلتا المذكرتين قد أعدتا للاجتماع السادس للهيئة الفرعية، أن الأنظمة المائية يساندها عدد من الأدوات والقدرات أقل مما يساند نظرائها من الأنظمة الأرضية. بيد أن بعض البلدان أخذة في إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الصكوك الدولية، (مثل المبادئ الموجهة (بكسر الجيم المشددة) لتنفيذ المادة ٨(ح)، ومدونة سلوك الفاو لمصائد الأسماك المسؤولة، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبروتوكولات البحار الإقليمية) يمكن أيضاً أن تساند التنفيذ على الصعيد الوطني.

التنفيذ على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي

٦٢- أن الفقرة السابقة تذكر عدداً من الصكوك الدولية والإقليمية القانونية وبالإضافة إلى ذلك تم وضع خطوط توجيهية وإجراءات أو يجرى وضعها لدى عدة منظمات. ومن الأمثلة على ذلك. المشروع العالمي لمياه الإتحال التابع للمنظمة البحرية الدولية، الذي سوف يسفر عن وضع خطوط توجيهية عالمية بشأن مياه الأتقال، والخطوط التوجيهية بشأن الاستعمال المسؤول للأنواع الغريبة، التابعة للفاو، وهي خطوط وضعت في تعاون مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار (ICES)، والجمعية الأمريكية لمصائد الأسماك.

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٦٣- بالإضافة إلى المبادئ الموجهة لتنفيذ المادة ٨(ح)، تم إنتاج عدد من الوثائق كجزء من عمل القضايا المشتركة بين عدة قطاعات بشأن الأنواع الغريبة الغازية، وهي واردة في مذكرات الأمين التنفيذي بشأن الاستعراض الشامل لكفاءة التدابير الموجودة للحيلولة دون دخول تلك الأنواع، ولإستكشافها المبكر واستئصالها والتحكم فيها (UNEP/CBD/SBSTTA/6/7)، وبشأن الخيارات المتعلقة بالعمل المستقبلي في مجال الأنواع

الغريبة الغازية (UNEP/CBD/SBSTTA/6/8) ، ودراسات الحالات وتعليقات البلدان عن الأنواع الغريبة الغازية (UNEP/CBD/SBSTTA/6/INF/2) ، والاستعراض الشامل لأنشطة المنع والاكتشاف المبكر والاستئصال والتحكم في الأنواع الغريبة الغازية (UNEP/CBD/SBSTTA/6/INF/3) ، وكلها قد أعدت للمناقشة المتعمقة بهذا الموضوع في الاجتماع السادس للهيئة الفرعية .

٦٤- في الفقرة ٧ من مقرر مؤتمر الأطراف رقم ٢٣/٦ ، حث المؤتمر المنظمة البحرية الدولية على إتمام التحضير لوضع الوثيقة الدولية التي ستعالج الضرر البيئي الذي يسببه إدخال كائنات حية مائية ضارة في مياه الإقنال ، وأن تنشئ على وجه السرعة الآليات الكفيلة بالإقلال من أزدحام الجسم الخارجي للسفن بالكائنات البحرية العالقة التي تعتبر ممراً للغزو ، ودعا المؤتمر والحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى أن تعمل بسرعة على كفاءة التنفيذ الكامل . ويواصل الأمين التنفيذي تعاونه مع المنظمة البحرية الدولية في هذا الصدد .

٣- الهدف التشغيلي ٥-٣ : إنشاء قائمة بالوقائع الطارئة التي تتطلب تدخل أنواع وأنماط جيئية غريبة ، وذلك من خلال تبليغ التقارير الوطنية أو بأية طريقة مناسبة أخرى

التنفيذ على الصعيد الوطني

٦٥- توجد في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عدة أمثلة على قوائم الأحداث الطارئة على الصعيد الوطني التي تسبب أذخال أنواع غريبة ، وهي تبين أن كثيراً من البلدان قائمة بتجميع هذه القوائم واستكمالها المنتظم . ومن الأمثلة على التنفيذ على الصعيد الوطني متحف Bishop في هاواي الذي قام بوضع قواعد بيانات على أساس الـ وب ، لجميع الأنواع الغريبة التي تم أذخالها ، بما فيها الأنواع التي أذخلت إلى البيئة البحرية . وسوف يتم توسيع قاعدة البيانات هذه كي تغطي مساحة من منطقة المحيط الهادئ أوسع من المنطقة الحالية.

التنفيذ على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي

٦٦- أن الـ WCMC التابع لليونيب قد جمع قاعدة بيانات عن الأنواع الغريبة الغازية . تتضمن تلك القاعدة حوالي ١٠٠٠ حالة من جميع المجموعات التصنيفية ، وتغطيها عالمية ، على الرغم من مصادر رئيسية للمعلومات قد حرفت التغطية لصالح البحر الأبيض المتوسط وبحر البلطيق وأستراليا . ومصادر المعلومات مختلفة وتشمل المنشورات العلمية التي راجعها النظراء ، ومجموعات مناقشة ، ومقالات أو قصص على الأنترنت مستمدة من الصحافة الرائجة . وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة بقاء الأنواع التابعة للـ IUCN قد وضعت قاعدة بيانات عالمية للأنواع الغريبة الغازية ، متاح الوصول إليها عن طريق الـ وب سايت الخاص بالـ IUCN ^١ /

٦٧- لدى الفاو أيضاً قاعدة بيانات تستكملها بانتظام لإدخالات الأنواع المائية ، وهي تحوى أكثر من ٣٥٠٠ معلومة مسجلة . وعلى الصعيد الإقليمي قد أسفرت قاعدة بيانات HELCOM ، بشأن الأنواع الغريبة في بحر البلطيق عن وضع قائمة بيانات شاملة قائمة على أساس الـ وب في هذا الموضوع . ومشروع مياه الإقنال العالمي التابع للمنظمة البحرية الدولية يقوم بتجميع التقارير والدراسات والمقالات وغير ذلك من المنشورات حول

جميع جوانب إدارة شؤون مياه الإقبال ، والأنواع البحرية الغازية ، كجزء من مركز عالمي لمعلومات الموارد .
وتقوم GISP بإعداد تقييم عالمي لوضع الأنواع الغازية ، يشمل الأنواع الموجودة في البيئات البحرية والساحلية .

زاي- العنصر ٦ من البرنامج : عموميات

١- الهدف التشغيلي ٦-١: تجميع قاعدة بيانات من المبادرات المتعلقة بعناصر البرنامج من خلال نهج تعاوني مع المنظمات والهيئات ذات الصلة ، مع التركيز بصفة خاصة على الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٦٨- قامت الأمانة بتجميع معلومات عن مبادرات شتى منذ بدء برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي . بيد أن هذه المعلومات لم يتم تجميعها بعد في قاعدة بيانات فعلية . وتجميع مثل تلك القاعدة للبيانات وجعلها متاحة من خلال غرفة تبادل المعلومات ينبغي أتمامه في المستقبل .

٢- الهدف التشغيلي ٦-٢: وضع قاعدة بيانات من الخبراء المستمدين من الجدول ومن مصادر أخرى ، كي يكون متاحاً لوضع وتنفيذ عناصر محددة في السياسة الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، مع الاعتراف الكامل بأهمية التصنيف والاتباع الدقيق للمبادرة العالمية للتصنيف وتطويرها ، ووفقاً للمقرر ٦/١دال . وينبغي إيلاء اعتبار خاص للمناظير الإقليمية وإقامة مراكز إقليمية للخبرة التصنيفية ، وكذلك للجهود التصنيفية التي تبذلها البرامج الحكومية الدولية الأخرى والوكالات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع .

قيام الأمانة بتسهيل التنفيذ

٦٩- أنشئ جدول للخبراء ويجرى تحديثه بانتظام . والجدول ممكن التوصل إليه من خلال وب سايت الاتفاقية.

٧٠- التعاون مع المبادرة العالمية للتصنيف أمر جارٍ وخطة عمل المبادرة قد وافق عليها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس تضم أنشطة تتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي . وتركز تلك الأنشطة على وضع مساعدات تعين على تبيين ورصد دخول الكائنات الحية البحرية المستجدة ، وعلى وضع إرشادات تصنيفية للكائنات الحية اللاقارية الرئيسية في أنظمة المنغروف ، للمساعدة على إدارة السلسلة المتصلة من الأنظمة الإيكولوجية ما بين المنغروف الطبيعي والمنغروف التي حدث فيها اضطراب . وكلتا الأنشطة تجري في الوقت الحاضر ، ويجرى النشاط الأول في تعاون مع المشروع العالمي لمياه الإقبال التابع للمنظمة البحرية الدولية ويجرى النشاط الثاني في تعاون مع الرابطة الدولية لإيكولوجيا المنغروف (ISME) .

رابعاً- الوضع القائم عالمياً في التنوع البيولوجي البحري والساحلي

٧١- كما هو واضح مما سبق ، أحرز تقدم في تنفيذ برنامج عمل الاتفاقية المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي . غير أن الاختبار الحقيقي لفاعلية برنامج العمل هو هل أدى هذا البرامج إلى تحسين اوضاع التنوع

البيولوجي البحري والساحلي على النطاق العالمي ، أو هل على الأقل أدى إلى تبطيء التدهور في البيئة البحرية وضياح التنوع البيولوجي .

٧٢- أن " النظرة البيئية العالمية (GEO) ٣ ، " التابعة لليونيب التي أنتجت في عام ٢٠٠٢ تذكر ما يلي :

" [أن التقدم في حماية البيئة البحرية خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية كان محصوراً بصفة عامة في بلاد قليلة العدد نسبياً ، معظمها من البلدان المتقدمة النمو ، وفي قضايا بيئية قليلة العدد . والتدهور الساحلي والبيئي ليس فقط مستمراً بصفة عامة بل قد تفاقم . والتهديدات الرئيسية للمحيطات التي قد اعترف بها ١٩٧٢ - التلوث البحري والإفراط في استغلال الموارد البحرية الحية وضياح الموائل الساحلية - لا تزال قائمة على الرغم من التدابير الوطنية والدولية لمعالجة هذه المشكلات . "

٧٣- أن النتائج الحديثة العهد للتقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) يوحى بأن هذه القضايا المتعلقة بتدمير وتدهور الأنظمة الإيكولوجية والإفراط في صيد الأسماك هي المجالات التي يحدث فيها أسوأ وقع على معظم المناطق الفرعية (www.giwa.net) . وخطورة الإفراط في صيد الأسماك أمر تؤيده أبحاثيات مصائد الأسماك الصادرة عن الفاو ، الواردة في " حالة مصائد الأسماك العالمية وتربية الأحياء المائية لعام ٢٠٠٢ " وهو مرجع يبين أن معظم مصائد الأسماك في العالم إنما فيها إفراط في الاستغلال أو تستغل بأقصى طاقتها أو بقدر شديد . ومن المشاكل الخطيرة الإضافية دخول الأنواع الغريبة الغازية ، وهو يحدث في العالم كله بوتيرة متزايدة . وأخيراً فإن التسخن العالمي السريع يمكن أن يكون له آثار وخيمة على المحيطات ، مما يهدد الأنظمة الإيكولوجية الساحلية النفيسة والقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على تلك الأنظمة . والآثار المحتملة الأخرى آثار معقدة وليست في الوقت الحاضر مفهومة إلا قليلاً . بيد أنه ، طبقاً " للورقة التقنية بشأن تغير المناخ " التي أعدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) ، في عام ٢٠٠١ ، من المتوقع أن تحدث في معظم المناطق الساحلية تزايدت في مستويات الغمر بالمياه ، وتسارع في التآكل وضياح للأراضي الرطبة والمنغروف، وتداخل مياه البحر في مصادر المياه العذبة . وآثار التسخن العالمي على الأرصفة المرجانية قام الدليل عليها بحدوث تبيض واسع النطاق للمرجان ، خلال النينيو العنيف الذي حدث في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ . وتقارير " حالة الأرصفة المرجانية في العالم ، في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ تبين أنه على حين استردت بعض الأرصفة المرجانية انتعاشها بسرعة ، إلا أن أرصفة أخرى خصوصاً في المحيط الهندي ، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ الغربي البعيد ، قد حدثت فيها وفيات واسعة الانتشار ، بلغت في بعض الأحيان أكثر من ٩٠ في المئة . وبالإضافة إلى ذلك وضعت وثائق تثبت حدوث أحداث هامة من تبيض المرجان خلال عام ٢٠٠٢ .

٧٤- أن تقرير GESAMP لعام ٢٠٠١ عن " بحر من الاضطرابات " يذكر أن أكبر التهديدات للتنوع البيولوجي البحري والساحلي يأتي من تدمير أو تغير الموائل . وطبقاً لـ GEO-3 ، فإن القوة الدافعة للتغيرات الفيزيكية للموائل هي التنمية السريعة والتصميم والمتسارعة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الساحلية ، وهي تنشأ بدورها عن زيادة الضغوط من جراء انتشار السكان والحضر والصناعة والنقل البحري والسياحة . وترى GESAMP ، كمثال على ذلك ، أن نصف الأراضي الرطبة في العالم وأكثر من نصف غابات المنغروف في العالم قد ضاعت خلال القرن العشرين .

٧٥- هناك قدرأ افضل من المعلومات عن الأوضاع القائمة في الأنواع الكبيرة السهل ملاحظتها ، بالقياس إلى الأنواع الصغيرة والخفية أو التي تعيش في أعماق البحر . أن GESAMP و " النظرة العامة إلى التنوع البيولوجي العالمي" يقولان أن الأنواع البحرية مثل الـ monk seals ، و sea turtles ، و giant clams ، قد دفعت عنوة إلى انقراض محلي لأنها كانت خاضعة للإفراط في الاستغلال ولأن موائلها قد دمرت . وهناك دلالة متزايدة على أن كثيراً من الأنواع البحرية موزعة توزيعاً أضيق بكثير ، فهي بذلك أكثر عرضة للإنقراض ، بالقياس إلى ما كان مظنوناً من قبل . بيد أن التنوع البيولوجي في المملكة البحرية لا تتوفر بشأنه إلا عينات قليلة جداً وأوصاف غير وافية . وهذا صحيح بصفة خاصة للبيئات النائية مثل أعماق البحر .

٧٦- كما لوحظ في تقرير " التنوع البيولوجي : الأنماط والتهديدات واحتياجات الحفظ " الصادر عن GESAMP في ١٩٩٧ ، أن الأنواع البحرية بصفة عامة لديها تنوع جيني أشد من تنوع أنواع المياه العذبة والأنواع الأرضية . والأواهل ذات التنوع الجيني الأعلى يحتمل أن يكون فيها أفراد أقدر على إلى احتمال التغيرات البيئية ، وبذلك تستطيع أن تنقل جيناتها إلى الجيل التالي . وعلى أساس جدول زمني أيكولوجي (أي بضعة أجيال) ، تؤدي الضغوط إلى تخفيض التنوع الجيني . وقد دلت الدراسات على أن التعرض الطويل الأجل لأسباب التلوث قد خفض من التنوع الجيني وجعل الأواهل المتبقية أشد عرضة للإنقراض . وبالإضافة إلى ذلك فإن صيد الأسماك التجاري والتركيز على أحجام معينة من الأسماك ، أمر قد أدى إلى تعديل محسوس في التركيب الجيني للأواهل .

٧٧- من الأمور الواضحة أنه بينما توجد بلا شك قصص نجاح ، فالتنوع البيولوجي البحري والساحلي على النطاق العالمي مستمر في التدهور . والمشكلات التي تذكر عادة في تقارير التقييم العالمية هي المشكلات التي يتصدى لها في الوقت الحاضر برنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي . وبذلك لا يكمن التحدي في إعادة النظر في برنامج العمل بقدر ما يكمن في تنفيذه على نحو أشد فعالية . والقسم التالي يستكشف بعض العوائق التي تم تبينها في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني .

خامساً- العوائق الرئيسية لتنفيذ برنامج العمل

٧٨- في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية والتقارير الوطنية التي قدمت إلى الأمانة ، تبينت الأطراف عدداً من الضغوط على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي . وتتضمن هذه الضغوط بشكل عام ضعف التنفيذ للتشريعات الموجودة والقضايا المتعلقة بملكية الأراضي وأنظمة الحيازة ، ونقص المعلومات المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية وطريقة أدائها ، ونقص الموارد المالية ؛ وعدم فعالية الهياكل المؤسسية وتراكم صلاحيات المؤسسات المختلفة ؛ وعدم كفاية الإطار التنظيمي ؛ والبيئات التحتية غير السديدة .

٧٩- في العمل نحو تنفيذ برنامج العمل بطريقة أشد فعالية على المستوى الوطني ، قد يبدو من المفيد أن يدرج في التفتيحات المستقبلية لبرنامج العمل سلسلة من الأنشطة التمكينية التي تصمم للتغلب على العوائق الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها والتي تعرقل التنفيذ . وهذه الأنشطة التي تشمل ، على سبيل التمثيل وليس الحصر ، بناء القدرة

ونقل التكنولوجيا ، يمكن أن ينظر فيها على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي . وتعزيز تنفيذ برنامج العمل من جانب جميع الأطراف ومن الحكومات الأخرى أمر حتمى إذا أريد تحقيق الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي .

سادساً- إمكان تحديد الاتجاهات المستقبلية لبرنامج العمل

٨٠- أن وضع تنفيذ برنامج العمل يتراوح من جيد بالنسبة لعناصر من البرنامج مثل تنفيذ الـ IMCAM ، إلى عناصر غير مكتملة نسبياً في عناصر برنامج مثل الأنواع والأنماط الجينية الغريبة الغازية . بيد أنه ، على الرغم من أن معظم البلدان قد اتخذت خطوات نحو تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني ، إلا أن الكثير متبق ومطلوب عمله في سبيل وقف التدهور العالمي للتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، كما جاء وصف ذلك في القسم الرابع أعلاه . والقسم الحالي يبين الخطوط العريضة للتطويرات القادمة الممكنة لبرنامج العمل على أساس الأولويات الناشئة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة والأولويات التي تبينها الأطراف في الاتفاقية والأولويات التي تبينتها المنظمات الدولية . والتقارير الكامل بشأن ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل يعطي تفاصيل إضافية لكل من هذه الأولويات ، بما فيها نص الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة .

ألف- العنصر ١ من البرنامج : تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)

٨١- أن قضية IMCAM هي قضية معقدة ، تضم جوانب من جميع عناصر البرنامج ، وهي على هذا الأساس مفتاح الإدارة المستدامة للموارد الساحلية . وكما سبق أن جاء في القسم الثالث أعلاه فإن وضع التنفيذ في IMCAM هو وضع طيب نسبياً ، ولكن لا يزال مع ذلك بعيداً جداً عن الكمال والتمام . وفي الوقت الحاضر فإن الأدوات الموجودة المتعلقة بـ IMCAM ، قد تم استعراضها ، وجهد إنتاج إرشاد من IMCAM متعلق بالتنوع البيولوجي سوف يستكمل قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف ، وينبغي أذن أن يكون التركيز على التنفيذ الفعلي لـ IMCAM على الصعيد الوطني وعلى الأنشطة التمكينية التي يمكن أن تجعل ذلك متاحاً . والواقع أن القمة العالمية للتنمية المستدامة قد تبين أن تعزيز الإدارة المتكاملة والمتعددة فروع العلم والمتعددة القطاعات في الشؤون الساحلية والبحرية والمحيطية على المستوى القومي هو نشاط له أولوية . وفيما يتصل بذلك شددت القمة العالمية على وجوب إيجاد تخطيط ملائم للاستعمالات المتعلقة بالسواحل والأراضي وخطوط إنحدار المياه ، وإدماج إدارة المناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية .

٨٢- هناك أولويات إضافية لكثير من الأطراف في الاتفاقية ، تتمثل في تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية وإعادة الانتعاش والأوضاع السابقة للموائل المتدهورة والأخذ بتقييمات الوقع البيئي في أنشطة تنمية السواحل ، ووضع سياسات للسياحة المستدامة . وقد ذكرت المنظمات الدولية أيضاً منع مصادر التلوث الناشئة على اليابسة . وكثير من هذه المناطق ذات الأولوية تحظى بمعالجة إلى حد ما في سياق العمل الجاري أو المزمع ، بشأن القضايا الشاملة عدة قطاعات في الاتفاقية ، بيد أن أدماجها في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي يمكن أن يكون أمراً مرغوباً فيه .

٨٣- في سياق IMCAM ، قدم النشاطان التمكينيان الاثنان الآتيان باعتبارهما من الأولويات :

- (أ) إسداء المساعدة للدول الساحلية لتنمية السياسات والآليات المحيطة في سبيل الإدارة المتكاملة ؛
- (ب) تحديث وتعزيز التشريع القائم وكذلك المؤسسات الموجودة التي تعالج القضايا البحرية والساحلية ، شاملة التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح وتعزيز وترشيد المؤسسات .

٨٤- أن تنفيذ هذا العنصر من عناصر البرنامج يمكن أن تساعده عملية استعراض شاملة للعوائق الموجودة لتنفيذ IMCAM ، على الصعيدين الوطني والإقليمي ، مما يسفر عن توصيات بشأن العمل المستقبلي ، تشمل أنشطة تمكينية محددة ، واقتراحات لإيجاد آليات تساند هذا النشاط . وينبغي أن يشمل ذلك الاستعراض مراعاة العمل الذي تم من جانب أفرقة الخبراء التقنيين المخصصة المعنية بالمجالات المحمية البحرية والساحلية ، وتربية الأحياء المائية والمقرر ٢٣/٦ بشأن الأنواع الغريبة الغازية وكذلك الإرشاد الصادر عن حكومة هولندا بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي وIMCAM . ويمكن أن يجرى هذا العمل على يد فريق من الخبراء التقنيين المخصص أو فريق اتصال . ومرفق بهذه المذكرة مشروع صلاحيات مقترحة لمثل ذلك الفريق .

باء- العنصر ٢ من البرنامج : الموارد الحية البحرية والساحلية

٨٥- أن العنصر من البرنامج المتعلق بالموارد الحية البحرية والساحلية قد جرى توسيعها في الآونة الأخيرة من خلال إضافة الأرصفة المرجانية وخطط العمل المتصلة بهذا الموضوع (المقران ٣/٥ و ٣/٦) . وتنفيذ خطط العمل هذه ينبغي أن ينظر فيه الآن باعتباره موضوعاً أولوية ، وينبغي أن يتم في تعاون وثيق مع المبادرة الدولية للأرصفة المرجانية وغيرها من المنظمات ذات الصلة . وبالإضافة إلى ذلك فإن دور نهج الأنظمة الإيكولوجية ، الذي هو موضوع الهدف التشغيلي ٢ - ١ ، يحظى بمساندة دولية متزايدة . وقد دعت القمة العالمية إلى تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في سبيل الإدارة المستدامة للموارد الحية البحرية الساحلية هي بحلول عام ٢٠١٠ ، وهذا التاريخ المستهدف يمكن كذلك الأخذ به في برنامج عمل الاتفاقية . وإعلان Reykjavik لعام ٢٠٠١ بشأن مصائد الأسماك المسؤولة تساند الدور الحيوي لنهج الأنظمة الإيكولوجية في الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك . والإعلان المذكور ، الذي لاحظته القمة العالمية ، يمكن اعتباره جزءاً من نهج الاتفاقية إزاء مصائد الأسماك المستدامة ، بالقياس إلى مقننة سلوك الفاو في سبيل مصائد الأسماك المسؤولة . والواقع أن القمة العالمية قد نادت أيضاً بتنفيذ مقننة سلوك الفاو لمصائد الأسماك المسؤولة ، مما أضفى اعترافاً على هذه الأداة الهامة .

٨٦- هناك قضية أخرى تنال انتباهاً دولياً متزايداً وهي الحفاظ على الإنتاجية وعلى التنوع البيولوجي في المناطق التي تجاوز الولاية الوطنية . أن فريق الخبراء التقنيين المخصص بالمناطق البحرية والساحلية قد تبين كذلك أن أعالي البحار هي فجوة في الشبكة العالمية من المناطق المحمية البحرية والساحلية . وكما جاء في مذكرة الأمين التنفيذي عن الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الجينية في قاع البحر العميق الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.3) ، أن النظام القانوني الحالي للتصدي لحفظ التنوع البيولوجي في هذه المناطق ليس نظاماً فعالاً وتتضمن الوثيقة توصيات باتخاذ مزيد من التدابير في هذا الشأن . والتصدي لهذه الفجوة في النظام القانوني بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الجينية في قاع البحر العميق ،

في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية ، هو أيضاً أولوية تبينتها المنظمات الدولية . وواضح مما سبق أن هذا الموضوع ينبغي أن ينال مزيداً من الانتباه ، ويمكن أدماجه في الأنشطة الواردة تحت الهدف التشغيلي ٢-٢ .

٨٧- هناك عدد من القضايا الأخرى تم تبينها باعتبارها أولويات ، ويمكن إبرازها تحت هذا الهدف التشغيلي . وهي إزالة الممارسات التدميرية في صيد الأسماك ؛ ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد البحرية والساحلية ؛ ومساندة وضع قواعد بيانات تصنيفية بشأن مصائد الأسماك وبرامج تبين الأنواع . والنشاط الثاني يمكن القيام به في تعاون مع العمل الجاري بشأن تنفيذ المادة ٨(ي) ، بينما النشاط الأخير يمكن القيام به في تعاون مع المبادرة العالمية للتصنيف .

٨٨- تم التبين النشاط التمكيني الآتي أيضاً :

" إسداء مساعدة للدول الساحلية في تنسيق السياسات والبرامج على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي ، الرامية إلى الحفظ والاستعمال المستدام لموارد مصائد الأسماك ، وتنفيذ الخطط المتكاملة في الإدارة الساحلية ، بما في ذلك من خلال تعزيز الأنشطة الساحلية والأنشطة الصغيرة النطاق في صيد الأسماك ، وحيثما يكون الأمر مناسباً ، بتعزيز البنيات التحتية الخاصة بهذا الموضوع " .

٨٩- أن بذل أنشطة تمكينية إضافية ، تقوم على أساس ما تم تبينه من عوائق في تنفيذ برنامج العمل ، أمر يمكن القيام به للمساعدة على تنفيذ هذا الهدف التشغيلي .

جيم - العنصر ٣ من البرنامج : المناطق المحمية البحرية والساحلية

٩٠- أن نتائج فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية البحرية والساحلية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.1) تبين طريقاً واضحاً إلى الأمام في وضع هذا العنصر من البرنامج . فيمكن استعمال توصيات فريق الخبراء لتوسيع نطاق الهدف التشغيلي ٣-١ بشأن تسهيل مشروعات البحث والرصد ، والهدف التشغيلي ٣-٢ بشأن المعايير لإيجاد وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية . والنتائج التي استخلصها فريق الخبراء تتماشى تماماً مع النتائج التي استخلصتها القمة العالمية للتنمية المستدامة بشأن أن الأولوية للمستقبل ، (وبذلك فهي البند الأول في هذا الهدف التشغيلي) هذه الأولوية للمستقبل ينبغي أن تكون إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية ، ولاسيما إنشاء شبكة لها صفة تمثيلية من تلك المناطق . وإنشاء هذه الشبكات يحظى أيضاً بدرجة عالية من المساندة من الأطراف ومن المنظمات الدولية على السواء . فقد تبينت القمة العالمية أن التاريخ المستهدف لتحقيق الهدف إنشاء الشبكة العالمية ذات الصلة التمثيلية من المناطق المحمية البحرية والساحلية المحمية هو عام ٢٠١٢ ، وعمل فريق التقنيين المخصص يتضمن تعريفاً عملياً للشكل الذي ينبغي أن تتخذه تلك الشبكة ، وكذلك يتضمن بياناً للهدف العالمي للاتفاقية في هذا الصدد . والموعد الذي استهدفته القمة يمكن الأخذ به في اتفاقية التنوع البيولوجي .

٩١- هناك أولوية إضافية تبينتها الأطراف في الاتفاقية والمنظمات الدولية وهي وضع خطط إدارة وإيجاد قدرة إدارية بالنسبة لما هو موجود من قبل من مناطق محمية بحرية وساحلية . وهذا الموضوع ذا الأولوية قد اعترف به أيضاً فريق الخبراء التقنيين المخصص ، على الرغم من أن مشورته بشأن طرائق ووسائل تحسين

القدرة الإدارية لم تكن جزءاً من التكلفة الصادر إلى فريق الخبراء . وتعزيز القدرة على الإدارة يمكن إدماجه بوصفه نشاطاً ذا أولوية تحت هذا العنصر من البرنامج ، ويمكن معالجته أيضاً في الموضوع الشامل لعدة قطاعات المتعلقة بالمناطق المحمية .

دال- العنصر ٤ من البرنامج : تربية الأحياء البحرية

٩٢- أن وضع العنصر ٤ من البرنامج يمكن الآن أن يسير قدماً على أساس عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء المائية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.2) ولاسيما التوصيات والمرفق الثاني) . والنشاط ذو الأولوية هو تنفيذ تربية الأحياء البحرية على نحو مستدام ، بما في ذلك التربية على نطاق صغير ، التي ساندتها أيضاً القمة العالمية ، وعمل فريق الخبراء التقنيين المخصص يتضمن إرشاداً في هذا الصدد. وكل من القمة العالمية وفريق الخبراء التقنيين المخصص قد ساند تنفيذ مقننة سلوك الفاو بالنسبة لمصائد الأسماك المسؤولة باعتبارها أداة للتربية المستدامة للأحياء البحرية .

هـ- العنصر ٥ من البرنامج : الأنواع والإمناط الجينية الغريبة

٩٣- أن هذا العنصر من البرنامج تبينته المنظمات الدولية باعتباره أولوية ، كما تلقى كثير من الانتباه في الأونة الأخيرة من خلال عمل الاتفاقية بشأن القضية المشتركة بين عدة قطاعات المتعلقة بالأنواع الغريبة الغازية . ونتيجة لذلك فإن تنفيذ العنصر ٥ من البرنامج يمكن توسيعه على خير نحو في ضوء المقرر ٢٣/٦ ، الفقرة ٢٠ ، الصادر عن مؤتمر الأطراف . ففي تلك الفقرة دعا مؤتمر الأطراف كلاً من IMO ، GISP ، الفاو ، واتفاقية رامسار، إلى أن تعمل معاً على وضع مبادرة تعاونية دولية للتصدي لعواقب إدارة شؤون الأنواع الغريبة البحرية ، لا سيما لمعالجة المشكلات التقنية المتصلة بتبين الغزوات البحرية والتحكم فيها . وبالإضافة إلى ذلك فإن وضع لوائح جديدة من المنظمة الدولية البحرية ، بالنسبة لإدارة مياه الإقتال ، المتوقع إتمامه وإقراره في عام ٢٠٠٣ ، سوف يزود البلدان بوسيلة عملية لمراقبة انتشار الأنواع الغريبة الغازية .

واو- الاعتبارات العامة المتعلقة بأنشطة التمكين

٩٤- أن أهمية بناء القدرة ونقل التكنولوجيا وتنقيف الجمهور وتوعيته والتدريب وغير ذلك من أنشطة التمكين ، أمر اعترفت به القمة العالمية والأطراف والمنظمات الدولية على السواء . أن هذه الأنشطة ، إلى حد بعيد ، يغطيها فعلاً برنامج العمل الموجود ، على أن تكرر ذكرها أمر قد يكون له أهميته . غير أن مجال النقل التكنولوجي ليس مغطى تغطية كافية في الوقت الحاضر ، وينبغي أدراجه في برنامج العمل . والتكنولوجيات القابلة للنقل في هذا السياق يمكن أن تشمل أي شئ من الاستشعار عن بعد وتكنولوجيات الأنظمة الإعلامية الجغرافية المستعملة في تقييم الموائل البحرية والساحلية، إلى البيوتكنولوجيات المستعملة في تربية الأحياء البحرية .

٩٥- من وسائل التعاون التي يمكن أن تكون فعالة في تنفيذ برنامج العمل وسيلة تكوين شراكة تعاونية بين البلدان أو بين المنظمات الدولية و/أو الإقليمية . أن هذه الشراكات يمكن مثلاً أن تحقق بناء القدرة ونقل التكنولوجيا في مجالات مثل استئصال الأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية والساحلية ؛ أو استكشاف خيارات

سوقية جديدة للأصناف الناجمة عن تربية الأحياء البحرية ، التي يتم إنتاجها باستعمال طرائق تخفض من الوقع على التنوع البيولوجي .

٩٦- وأخيراً فإن برنامج العمل لا يمكن تنفيذه دون تمويل كاف متاح له . ومن الناحية التقليدية كانت نداءات مؤتمر الأطراف إلى التمويل موجهة إلى الآلية المالية للاتفاقية ، التي قدمت فعلاً كثيراً من المساعدة على تنفيذ برنامج العمل . أن الأمر يقتضي استكشاف آليات تمويل إضافية . والمعلومات العملية بشأن الترتيبات الخلاقة وأدوات تمويل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ينبغي أن تكون متاحة للأطراف . ويمكن أن يشمل ذلك مثلاً المنح الصغيرة من الأموال التي تتم إدارتها وطنياً أو إقليمياً أو دولياً ، والرامية إلى تنفيذ الاتفاقية وبرامج عملها المحددة . ومثلاً على هذا الترتيب هو أن أمانة اتفاقية قرطاجنة (كرتاخينا) تقوم بتنفيذ صندوق للمنح الصغيرة يصل إلى ٨٠٠٠ دولار للمنحة الواحدة ، لإسداء مساعدة مباشرة للمناطق المحمية البحرية والساحلية . ويمكن استعمال المساعدة للحصول على معدات صغيرة ، ووضع أو تحديث خطط الإدارة ، ووضع خطة مالية ، وتنفيذ أنشطة تعليمية إعلامية، وأنشطة تفسير ومتابعة، ورصد وتدريب متخصص وإصدار الوثائق وتنفيذ المشروعات القابلة للاستدامة في المجتمع ، وتبادل العاملين إلى آخره . وهذه المنح الصغيرة يمكن أن تكون ذات فعالية قصوى في تعزيز التنفيذ على المستوى المحلي أو الوطني .

زاي- رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

٩٧- أن التقدم في تنفيذ برنامج العمل امر سيحتاج إلى استعراضه بصفة دورية . ومن المقترح أن يتم هذا الاستعراض كل ست سنوات كي يتمشى مع كل اجتماع ثالث لمؤتمر الأطراف . وينبغي أن ينظر هذا الاستعراض في أنشطة محددة تجرى على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي . وفي سبيل تيسير الاستعراضات في المستقبل ، فإن المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في مشروع التقارير الوطنية الثالثة قد تم تعديلها بحيث تتمشى على نحو أفضل مع عناصر البرنامج الواردة في برنامج العمل ، والتقارير المواضيعية المتعلقة بهذا الموضوع يمكن وضعها حسب الحاجة . بيد أن الفاعلية الفعلية لبرنامج العمل لا يمكن الحكم عليها إلا على أساس الوضع القائم في التنوع البيولوجي البحري والساحلي على النطاق العالمي ، الذي يمكن تقييمه من خلال المبادرات التي مثل GIWA ، GEO ، أو التقييم العالمي البحري المزمع لدى اليونيب . لقد حددت القمة العالمية غاية تتمثل في وضع برامج وطنية وإقليمية ودولية لوقف ضياع التنوع البيولوجي البحري ، بما فيه الأرصفة المرجانية والأراضي الرطبة ووقف ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي يمكن أيضاً الأخذ به باعتباره غاية عامة لبرنامج العمل ، وهو أمر يتمشى مع الهدف الوارد في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية . والتاريخ المستهدف في هذا السياق يمكن أن يكون هو عام ٢٠١٠ .

مرفق

مشروع التكليف لإنشاء فريق تقني مخصص من الخبراء معني بتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق
البحرية والساحلية (IMCAM)

ألف - التكليف

١- أن فريق الخبراء التقنيين المخصص سيقوم بالمهام الآتية :

(أ) أن يستعرض العمل الذي يجري في نطاق العنصر ١ من البرنامج (IMCAM) ، في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، شاملاً الإرشاد الموجود في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي و IMCAM ؛ ونتائج فريقَي الخبراء التقنيين المخصصين المعنيين بالمناطق المحمية البحرية والساحلية وبتربية الأحياء البحرية ؛ والأقسام ذات الصلة في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ؛ والعوائق التي تعرقل التنفيذ والتي تبيئتها الأطراف ؛

(ب) على أساس القيام بالمهمة (أ) ، أن يقترح مجموعة من أنشطة التمكين المستهدفة التي يمكن أن تغلب على خير وجه على العوائق التي يتم تبيئتها التي تعرقل تنفيذ الـ IMCAM على الصعيد الوطني والإقليمي ؛ واقتراح طرائق ووسائل ، مثل الشراكات أو الوسائل الأخرى ، التي يمكن من خلالها بذل تلك الأنشطة في سياق الاتفاقية ؛

(ج) تبين ما يوجد من أدوات ، بما فيها السياسة والأدوات المؤسسية والتكنولوجية والمالية والآليات التي يمكن استعمالها للتغلب على العقبات في التنفيذ الوطني والإقليمي لـ IMCAM . وإعطاء إرشاد للأطراف في تطبيق تلك الأدوات ؛

(د) على أساس المهام (أ) و (ب) ، (ج) ، اقتراح مجالات ذات أولوية لعمل الاتفاقية ، تستهدف تنفيذ IMCAM على الصعيد العالمي .

باء - مدة العمل

٢- أن فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتنفيذ IMCAM سيبدأ عمله بعد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف وسوف ينتهي منه في موعد لا يتأخر عن الاجتماع الحادي عشر للهيئة الفرعية .
